الوقفة الخامسة: مع طعونات أبي سعيد في العلامة فركوس – حفظه الله –

لقد اشتمل كلام أبي سعيد هداه الله في العلامة فركوس حفظه الله على العديد من الطعونات فيه، والكثير من الجنايات عليه، وكلها من قبيل الأكاذيب والافتراءات، والادعاءات التي لا تقوم على بينات، بل أكثرها لائقة به، راجعة سهامها إليه، فهو يرمي الشيخ بما فيه، ويتنصل مما ينطبق عليه، وهذا بيانها بحول الله وقوته:

– الطعن الأول :

طعنه فيه بأنه يطعن في أهل العلم. حيث قال:"مشايخ الجرح والتجريح هؤلاء الآن يصدون الناس عن أهل العلم".

والجواب عليه:

هذه فرية ما فيها مرية، من هم العلماء الذين طعن الشيخ حفظه الله فيهم، وتكلم في أعراضهم، وصد الناس عنهم؟ أذكر لنا بعضهم وعين لنا عينات منهم، وإني جازم أنك لن تفعل ذلك، لأنك إن فعلت فلن تتجاوز نفسك، وبعض من على شاكلتك ومنهجك وطريقتك، ممن تكلم فيهم الشيخ حفظه الله بالحق، ولم يتجاوز فيهم كلمة الصدق.

ومما لا ينتهي منه العجب أن الطاعنين في أهل العلم، المنتقصين من أقدارهم، الصادين الناس عن سبيلهم؛ هم الذين يصفون غيرهم بهذا الداء الذي تمكن منهم، وصار من أعظم خصالهم، وكما قيل قديما: رمتني بدائها وانسلت، فأقول لأبي سعيد: ألست أنت الذي تطاول على الإمام الألباني رحمه الله وطعن فيه، وانتقص من قدره وشنع عليه، وألست أنت الذي طعنت في كلمتك هذه في العلامة عبيد الجابري حفظه الله ونسبت الكذب إليه، وألست تطعن في كلمتك هذه في علامة الجزائر وشيخها، وكبير أعلام السلفية فيها، بل وتغمز غيره من مشايخها القائمين على الدعوة إلى الحق في ربوعها، فلماذا تصف غيرك بما هو من صميم

خصالك، ولماذا تتهم الأبرياء البرآء بدائك الذي استعصى علاجه على مهرة الأطباء[1]؟.
اعلم هداك الله أن طعنك في هؤلاء العلماء وانتقاصك من أقدارهم هو من أعظم ما اقترفه لسانك، وجنيت به على نفسك، فإن العلماء ورثة الأنبياء؛ والطاعن فيهم طاعن في الدين الذي يحملونه، والحق الذي يدعون الناس إليه، ولهذا جاء في كتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وفي كلام الأئمة والعلماء التحذير من التعرض لهم وإذايتهم:
قال الله تعالى:"وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا (58)" سورة الأحزاب، وعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ:" إِنَّ اللَّهَ قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ" الحديث الذي رواه البخاري رحمه الله. قال الإمام النووي رحمه الله في التبيان في آداب حملة القرآن: وعن الإمامين الجليلين أبي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما قالا:"إن لم يكن العلماء أولياء الله فليس لله ولي" قال الإمام الحافظ أبو القاسم بن عساكر رحمه الله:" اعلم يا أخي وفقنا الله وإياك لمرضاته وجعلنا ممن يخشاه ويتقيه حق تقاته أن لحوم العلماء مسمومة وعادة الله في هتك أستار منتقصيهم معلومة وأن من أطلق لسانه في العلماء بالثلب ابتلاه الله تعالى قبل موته بموت القلب، "فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ" سورة النور من الآية 63"
انتهى كلامه.
قال العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله كما في لقاء الباب المفتوح: اللقاء الثاني

والثلاثين:"وذلك لأن الأمة الإسلامية يقوم أمرها على صنفين من الناس: على العلماء، وعلى الأمراء، وهم أولو الأمر الذين قال الله عز وجل فيهم:" يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ" سورة النساء من الآية 59.
قال المفسرون وغيرهم من أهل العلم: أولوا الأمر منا هم العلماء والأمراء، فالعلماء قادة الأمة بشريعة الله، والأمراء قادة الأمة بسلطان الله عز وجل، فلولا العلماء والأمراء ما استقامت

الأمة؛ لأن العلماء يقودون الناس بالشريعة، والأمراء يقودون الناس بالسلطة والتنفيذ.

فإذا تكلم أحد في الأمراء، أو تكلم في العلماء بما يوجب عداوتهم والحط من قدرهم فإن الأمة تضيع؛ لأنه لا يكون لها علماء تثق بأقوالهم فتضيع الشريعة، وليس لديها أمراء تثق بتصرفاتهم فيضيع الأمن .... ولم يضر الأمة الإسلامية إلا كلامها في علمائها وأمرائها، وإلا فما الذي أوجب قتل عثمان ؟ هو الكلام فيه، تكلموا فيه وأنه يحابي أقاربه، وأنه يفعل كذا، ويفعل كذا، فحملت الناس في قلوبها عليه، ثم تولد من هذا الحمل كراهة، وبغضاء، وأهواء، وعداء؛ حتى وصل الأمر إلى أن قتلوه في بيته وتفرقت الأمة بعد ذلك.

وما الذي أوجب قتل أمير المؤمنين علي بن أبي طلب إلا هذا؟ خرجوا عليه وقالوا: إنه خالف الشرع وكفروه، وكفروا المسلمين معه، وحصل ما حصل من الشر" أهـ

- الطعن الثاني :

طعنه فيه بأن أكثر مجالسيه من التكفريين وممن يثقل عليهم العلم فهم يبغضونه ولا يحبونه:

وقد تقدم الكلام على هذا الطعن وبيان ما فيه من ظلم وتعدي، والذي أردت أن أنبه عليه وأشير إليه أن هذا الكلام فيه طعن في الشيخ حفظه الله من ناحية من نواح عدة :

الناحية الأولى: أن الشيخ حفظه الله يربي أتباعه على منهج التكفير، والمجالسين له على هذا الفكر الخطير، فهو تكفيري يتظاهر بالسلفية، وثوري يدعي الطريقة المرضية. وحكاية هذا القول تغني عن رده لتهافته، وضعفه، ووضوح بطلانه، فإن دعوة الشيخ حفظه الله واضحة بينة، منشورة مُبينة، قد عرفها القاصي والداني، وتيقنها القاسي والحاني، لا يختلف فيها اثنان، ولا ينتطح فيها عنزان، وكان يمكن لأبي سعيد أن يستغفل الناس بمثل هذه الترهات، وهذه المحاولات المفضوحات؛ لو كان الشيخ مغمورا، وعلمه مطمورا، ولكن والحمد لله هذا الطريق في وجه قاصديه مصدود، وهم عنه بين مردود ومطرود، لظهور دعوة الشيخ حفظه الله ومعرفة

الناس بها، وقربها ممن يريد الاطلاع عليها، فهي في كتبه وأشرطته وعلى موقعه الذي صار وجها واضحا لها.

الناحية الثانية :أن يكون قصده بطعنه هذا أن الشيخ وإن كان سلفيا، وعلى طريقة أهل الحق سنيا، إلا أنه لا يُعَلِّمُ مجالسيه الضوابط الشرعية والقواعد العلمية؛ فلذلك يأتي إليه التكفيري ويبقى على نحلته، ويخالطه الثوري ولا يترك منهجه، وهذا الادعاء يرده ما تقدم في الوقفة الثانية والتي كانت مع زيف كلامه وظهور إفكه فيه، فراجعها.

الناحية الثالثة: أن مجلس الشيخ لا يفيد الناس علما، ولا يلزمهم تعلما، ولذلك يقصده الذين لا يحبون العلم لثقله عليهم، وهذا من أبطل الادعاءات وأجلى المغالطات لأن طلبة الشيخ الذين أخذوا العلم على يديه، وتلقوه في مجالسه، من أقوى الطلبة وأكثرهم اجتهادا، وأعظمهم حرصا؛ وأنا أعرف عينة منهم؛ وهو طالب في مرحلة الدكتوراة وهو من أنجب الطلبة وأكثرهم نشاطا، وأوعاهم قلبا وأفصحهم لسانا، مع ما هو عليه من التواضع الجم والازدراء للنفس والهضم، ولعلك يا أبا سعيد لو جالست بعضهم لعرفت قدر من علمهم ووجههم.

– الطعن الثالث :

طعنه فيه بفساد قصده ونيته في تجريحاته وردوده:

وذلك حينما زعم أن الشيخ إنما جرحه وتكلم فيه، ورد عليه محذرا الناس منه، مخافة أن يجرحه الجارحون ويتكلم فيه المتكلمون، وهذا والعياذ بالله طعن في قصده ونيته وغرضه من عمله الذي يقوم به، والجواب على هذه الفرية: أشققت عن صدره، أطلعت على ما في قلبه، كيف علمت أنه إنما قام بالذي قام به مخافة غيره وطلبا لسلامة نفسه، هل أعلمك الشيخ حفظه الله بداخلة نفسه، أم أنك من أهل التصوف وأصحاب الكشف الذين يدعون معرفة ما في البواطن، والاطلاع على الظواهر والكوامن؟ اعلم أنه مما درج عليه أهل السنة والجماعة

أنهم يحكمون على الظاهر، ويكلون إلى الله علم البواطن والسرائر، فما بالك تدعي السير على طريقهم وأنت تخالفهم في سلوكهم؟.

فعن عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ أُنَاسًا كَانُوا يُؤْخَذُونَ بِالْوَحْيِ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَإِنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ وَإِنَّمَا نَأْخُذُكُمْ الْآنَ بِمَا ظَهَرَ لَنَا مِنْ أَعْمَالِكُمْ فَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا خَيْرًا أَمِنَّاهُ وَقَرَّبْنَاهُ وَلَيْسَ إِلَيْنَا مِنْ سَرِيرَتِهِ شَيْءٌ اللَّهُ يُحَاسِبُهُ فِي سَرِيرَتِهِ وَمَنْ أَظْهَرَ لَنَا سُوءًا لَمْ نَأْمَنْهُ وَلَمْ نُصَدِّقْهُ وَإِنْ قَالَ إِنَّ سَرِيرَتَهُ حَسَنَةٌ" رواه البخاري رحمه الله تحت باب الشهداء العدول من كتاب الشهادات.

فإن قال أن أستدل على سريرته بقرائن أحواله فالجواب: أذكر لنا تلكم القرائن حتى توضع في الميزان ويعلم قدرها بالحجة والبرهان، والذي أظنه أن قرائنك لن تخرج عن مثيلاتها مما تكلمت في هذه الكلمة بها.

– الطعن الرابع: طعنه فيه بأنه يتكلم فيما لا يحسنه ولا علم له به:

حيث قال:" ولهذا أنا أحذركم من الشيخ فركوس في هذه النقطة لا تسمعوا له ولا تقرؤوا له ولا تسألوه، قولوا له كلام الشيخ فركوس في هذا الموضوع كالريح لأنه لا علم له فيه ولا يحسنه، محمد علي فركوس في مسائل الجرح والتعديل لا علم له ولا يحسنه" وقال أيضا:" إذا لا تسألوه، وإذا قال لكم أحدهم أن الشيخ فركوسا قال لنا لا تسمعوا لأبي سعيد، قولوا له كلام فركوس في أبي سعيد وفي فلان كالريح، إذهب إذهب لأنه ما أراد أن يستحي على نفسه، الله غالب سكتنا عليه وما أراد. لهذا أنا أحذركم؛ الشيخ محمد علي فركوس الساكن بالقبة لا تسمعوا له في هذه النقطة" وقال أيضا:"لكن في هذه النقطة لا تأخذ عنه لا يعلم لأنه لا علم له".

لقد اشتملت هذه الكلمات على جملة من الطعونات الواهيات والأحكام الجائرات التي تلفظ بها أبو سعيد هداه الله في العلامة فركوس حفظه الله وبيانها كالتالي:

.أولا: زعم أن الشيخ لا علم له بعلم الجرح والتعديل

.ثانيا: أنه لا يحسنه

:وبناء على هذين الأمرين

.حظ السامعين له أن لا يسألوا الشيخ ولا يسمعوا كلامه ولا يقرؤوا كتبه

.وحكم على ما صدر من الشيخ في هذا الباب بالبطلان

:والجواب عليه من وجوه

الوجه الأول: كيف تزعم يا أبا سعيد أن الشيخ لا علم له بعلم الجرح والتعديل، ولا يحسن الخوض فيه، والتكلم به؟، مع أن الشيخ من المبرزين في علم الأصول، بل هو ممن يصول في أبوابه ويجول، ولقد شهد له بهذا كل من لقيه وسمع كلامه، أو قرأ له واطلع على المكتوب من نتاجه، ومن المعلوم عند من له أدنى اطلاع على فنون العلم أن من الأبواب التي يعتني بها الأصولي ويضبطها، ويكون من أخبر الناس بتفاصيلها؛ باب الجرح والتعديل لكونه له علاقة وطيدة بالأصل الثاني من أصول الفقه ألا وهو السنة النبوية، فكيف يُزعم في عالم من علماء الأصول أنه لا علم له بالجرح والتعديل ولا يحسن الخوض فيه والكلام به؟ فهذا من أعجب .ما قلته وأغرب ما تفوهت به، يوضحه

الوجه الثاني: أن الجرح إذا توفرت فيه شروطه قُبل من صاحبه وأُخذ من قائله، والشروط التي :ذكرها العلماء ونص عليها الفقهاء هي

قال العلامة محمد بن صالح العثيمين رحمه الله في رسالة مصطلح الحديث وهو مقرر السنة :الأولى الثانوية في المعاهد العلمية

:ويشترط لقَبول الجرح شروط خمسة –

.أن يكون من عدل؛ فلا يقبل من فاسق – 1

.أن يكون من متيقظ؛ فلا يقبل من مغفل – 2

.أن يكون من عارف بأسبابه؛ فلا يقبل ممن لا يعرف القوادح – 3

4 – ضعيف، أو :أن يبيِّن سبب الجرح؛ فلا يقبل الجرح المبهم، مثل أن يقتصر على قوله
يرد حديثه، حتى يبيّن سبب ذلك؛ لأنه قد يجرحه بسبب لا يقتضي الجرح، هذا هو المشهور،
واختار ابن حجر – رحمه الله – قَبول الجرح المبهم إلا فيمن علمت عدالته، فلا يقبل جرحه
.إلا ببيان السبب. وهذا هو القول الراجح لا سيما إذا كان الجارح من أئمة هذا الشأن
5 – أن لا يكون واقعاً على من تواترت عدالته، واشتهرت إمامته. كنافع، وشعبة، ومالك،
.والبخاري، فلا يقبل الجرح في هؤلاء وأمثالهم
وهذه الشروط الخمسة كلها متوفرة في الشيخ حفظه الله تعالى ويكون بيان ذلك إن شاء الله
:تعالى إجمالا وتفصيلا
– إجمالا: أن هذه الشروط بأكملها ثابتة للشيخ حفظه الله تعالى والدليل على ذلك شهادة
.كثير من العلماء للشيخ بالعلم والفهم والتدقيق
– تفصيلا: أما الشرط الأول وهو شرط العدالة فهو ثابت للشيخ بقولك وشهادتك التي رافقت
.طعنك حيث شهدت له بالصلاح، ولقد أنطقك به الذي أنطق كل شيئ والحمد لله
وأما الشرط الثاني وهو شرط اليقظة والنباهة والفهم فهو من أوصاف الشيخ الظاهرة وخصاله
.البارزة يشهد له بذلك كل من لقيه وتعامل معه
وأما الشرط الثالث وهو المعرفة بأسباب الجرح فقد تقدم الكلام عليه وأن الشيخ من أضبط
.الناس له بحكم تخصصه في علم أصول الفقه
وأما الشرط الرابع وهو بيان أسباب الجرح فهو حفظه الله لا يتكلم في أحد إلا ويبين أسباب
.جرحه له ودواعي كلامه فيه وهذا معلوم منه ومشهور عنه
وأما الشرط الخامس وهو أن لا يكون الجرح واقعا على من تواترت عدالته واشتهرت إمامته
.فالشيخ والحمد لله لم يجرح عالما من العلماء فضلا عمن تواترت عدالته واشتهرت إمامته
الوجه الثالث: لقد جرحك الشيخ حفظه الله وتكلم فيك مبينا الأسباب التي استوجبت ذلك،
فلو كنت محقا فيما تدعي، وتصف به هذا الشيخ الألمعي؛ لانبريت إلى كلامه ورددته بالأدلة

الشرعية؛ وحينئذ يتبين للناس جميعا أنه لا علم له بهذا العلم، أو لا يحسن استعماله مع علمه به، وبالتالي لا يقبلون قوله في أي أحد تكلم فيه بعدك، وتكون قد أسديت للإسلام والمسلمين خيرا عظيما تجده في ميزان حسناتك.

الوجه الرابع: أن الشيخ حفظه الله لم يتكلم فيك، ويحذر الناس منك؛ على طريقتك وعلى منهجك؛ فلم يقل حفظه الله احذروا أبا سعيد لأنه لا علم له بالفن الفلاني، ولا يحسن العلم العلاني، وإنما ذكر ما يُنتقد عليك، ويستنكر من قولك وفعلك، وهي أمور تخالف سبيل السنة ومنهجها، وتستوجب الكلام في صاحبها، كمثل فتواك بجواز دفن النصراني في مقابر المسلمين وغيرها، مما نُصحت بتركه والتراجع عنه ولكنك أصررت واستمررت وأبيت فرددت.

الوجه الخامس: زعمك في الشيخ أنه لا علم له بالجرح والتعديل ولا يحسنه بهذا الإطلاق يشمل كلامه بهذا الفن فيك وفي غيرك؛ سواء كان هذا الغير ممن يدعي انتسابه للسنة، أو كان ممن عرف بالبدعة، وبالتالي فكلام الشيخ على إطلاقك لا يُقبل حتى في دعاة البدعة المشهورين كالقرضاوي ومن على شاكلته، وهذا لازم قولك وإطلاقك، فإن تنصلت من هذا اللازم تنصلت من قولك فيه وحكمك عليه، وإن أصررت على قولك لزمك هذا اللازم وأنت عن أهل البدع مدافع ومخاصم.

الوجه السادس: ماذا تقول عن نفسك وأنت تجرح الشيخ وتتكلم فيه، هل أنت عالم بمسائل الجرح والتعديل، وهل أنت محسن لها، ويمكنك الخوض فيها؟ الظاهر أن جوابك سيكون بالإيجاب؛ لأنك ما تكلمت فيه إلا لظنك بنفسك أنك مُلم بهذا العلم، وأنك من أهله، وأيضا حكمك على الشيخ بأنه لا يعلمه ولا يحسنه فيه إشارة منك أنك من أهله، بل من المتخصصين فيه. والحقيقة التي يدل عليها واقعك على خلاف زعمك وادعائك وبيانه كالتالي:

- الشرط الأول وهو أن يكون الجارح عادلا غير متوفر فيك، ولا صادق عليك؛ وذلك واضح من خلال ما وقعت فيه من مخالفات كثيرات في هذه الكلمات القليلات ومثاله: زعمت أن

أكثر من يأتي مجالس الشيخ من التكفريين وممن ثقل عليهم العلم فهم يبغضونه ولا يحبونه وهذا مخالف للواقع كما تقدم والإخبار بخلاف الواقع هو الكذب وهذا قادح في العدالة بل هو أعظم القوادح فيها، وقد تقدم كثير من تلكم المخالفات وسيأتي أيضا الإشارة إليها عند الكلام على حقيقة أبي سعيد.

– الشرط الثاني: أن يكون من متيقظ؛ فلا يقبل من مغفل، وهذا شرط منتف فيك، وغير منطبق عليك، والدليل على هذا تناقضك في كلامك، وعدم تدقيقك في أقوالك، وقد تقدم هذا في الوقفة الرابعة.

– الشرط الثالث: أن يكون من عارف بأسبابه؛ فلا يقبل ممن لا يعرف القوادح، وهذا الشرط قد يكون متوفرا فيك ولكنك لا تحسن استعماله أو على الأقل تخالفه في أحكامك على خصومك، والدليل على ذلك تعاملك مع الشيخ حفظه الله فلم تقدح فيه بقادح يُقبل منك، ويُلزِم الناس بقولك، إنما هي شنشنات نعرفها من أخزم.

– الشرط الرابع: أن يبيِّن سبب الجرح؛ فلا يقبل الجرح المبهم، وهذا الشرط قطعا ليس فيك لأنك تكلمت في الشيخ حفظه الله ولم تبين سبب قدحك فيه وطعنك عليه، إلا إذا كنت تعتبر كلامه فيك، من القوادح التي تبيح الطعن فيه والكلام عليه، وهو السبب الوحيد الذي حركك وكبيرهم عبيد الجابري في المدينة هو أيضا احذروا منه، هو": وأثارك، وقد صرحت به قائلا وكلمتك واضحة أن تحذيرك من الشيخ عبيد حفظه الله لأجل كلامه فيك "أيضا تكلم فِيَّ وتجريحه لك.

– الشرط الخامس: أن لا يكون واقعاً على من تواترت عدالته، واشتهرت إمامته. وهذا الشرط أيضا غير متوفر فيك، كيف وأنت تطعن فيمن شُهد لهم بالعلم، وأُثني عليهم بالفقه والفهم؛ كالعلامة الشيخ عبيد الجابري والعلامة محمد علي فركوس حفظهما الله، بل إنك قد تكلمت فيمن تواترت عدالته، واشتهرت في زمننا اليوم إمامته؛ ألا وهو العلامة الإمام محمد ناصر الدين الألباني رحمه الله ورفع درجته في عليين.

إذا فأنت لست من أهل الجرح والتعديل؛ فأحكامك لا تقبل في هذا الباب، وبخاصة إذا كنت مدافعا عن نفسك، رادا على من تكلم فيك، فحينئذ تكون متهما في قصدك ونيتك، فأقول لك ما قال الأول:

فدع عنك الكتابة لست منها *** ولو لطخت وجهك بالمداد

ومما يتعلق بهذا الطعن أدلتك التي استدللت بها، ومسوغات طعنك التي اعتمدت عليها، وهي: فائدة –

أن الشيخ لا علم له بالحديث حيث قلت:"هل عنده علم في الحديث؟ لا علم له ولهذا اطلبوا منه أن يصحح حديثا أو يضعف آخر! الحديث لا علم له به، يتبع فيه العلماء المصححين والمضعفين وهذا الأمر لا شيء فيه ولا مشكل". :المسوغ الأول

أن الشيخ لا علم له بالنحو حيث قلت:"الآن هل الشيخ محمد علي فركوس عنده علم بالنحو؟ لا علم له بالنحو، بمعنى يحسن أن يتكلم ولكنه ليس بالمتخصص في علم النحو، فلا نأخذ عنه أمر عادي ليس فيها شيء لا آخذ عنه ليس إلا". :المسوغ الثاني

والجواب على استدلالاته ومسوغاته هاته كالتالي:

أولا: من قال لك أن الشيخ لا علم له بعلم الحديث؟ ما هي أدلتك وعلى ماذا بنيت حكمك؟

ثانيا: إذا قلت أن الدليل واضح وهو أن الشيخ لم يُعرف بتصحيح الأحاديث وتضعيفها ولا بالكلام على نقلتها ورواتها؛ وبالتالي فهو ليس ممن له علم به، ولا ممن يحسنه، فالجواب: هذا ليس بلازم لأنه قد يكون الرجل ممن له علم بمصطلح الحديث وطريق الكلام عليه، ولكنه لا يشتغل به لانشغاله بغيره، واهتمامه بسواه. يوضحه:

ثالثا: أن كثيرا من علماء الأمة لهم إلمام بفنون العلم وأنواعه، بما فيها علم الحديث ومصطلحه، ولكنهم لم يشتغلوا بالحديث تصحيحا وتضعيفا لانشغالهم عنه بسواه، ولأنهم وجدوا من يكفيهم مؤنته، وأضرب لك مثالا في ذلك بالعلامة الإمام الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله فهو من علماء الحديث قطعا ومن المبرزين فيه، ومع ذلك لما طَعن بعضُهم في

مسند الإمام أحمد لم ينبري له ليرد عليه، ويفند بعلمه أباطيله وترهاته، وإنما طلب من الإمام الألباني رحمه الله أن يفعل ذلك؛ فاستجاب الشيخ الألباني رحمه الله لطلبه وأخرج كتابه النافع:"الذب الأحمد عن مسند الإمام أحمد" فهل يدل صنيع الإمام ابن باز رحمه الله وطلبه الذي تقدم به للإمام الألباني رحمه الله على عدم علمه بالحديث ومصطلحه؟ أم يقال أنه كان مشغولا بغيره؛ فوكل الأمر إلى من يثق به ممن له عناية بالحديث وتمرس فيه.

رابعا: أن حال الإنسان مع علم الحديث كحاله مع أي علم يكون على مرحلتين:

المرحلة الأولى: دراسته وتعلم أحكامه، ومعرفة قواعده وضوابطه، وإتقانه له نظريا من كتبه ومظانه، وعلى أيدي أهله والمتخصصين فيه.

المرحلة الثانية: تطبيقه والعمل به، والحكم بقواعده وضوابطه على مادته التي وضع لأجلها، وأسس بسببها.

فعدم ظهور المرحلة الثانية من الإنسان لا يلزم منه انعدام المرحلة الأولى فيه، والأمر واضح والحمد لله وبخاصة بالنسبة لمن أمضى حياته في طلب العلم ودراسة فنونه وأنواعه.

خامسا: أن الاشتغال بالمرحلة الأولى أهون من الاشتغال بالمرحلة الثانية؛ لأن هذه الأخيرة تحتاج من مريدها التفرغ التام، والانشغال بها عن كثير من المهام، وهذا الأمر لا يتيسر إلا للقلة القليلة من العلماء.

سادسا: أن معرفة صحة الحديث إنما تتم بأحد طرق ثلاثة[2]:

الأول: أن يكون في مصنف التزم فيه الصحة إذا كان مصنفه ممن يعتمد قوله في التصحيح كصحيحي البخاري ومسلم"".

الثاني: أن ينص على صحته إمام يعتمد قوله في التصحيح ولم يكن معروفاً بالتساهل فيه.

الثالث: أن ينظر في رواته وطريقة تخريجهم له، فإذا تمت فيه شروط الصحة حكم بصحته.

فقد لا يحتاج العالم إلى البحث في الحديث والكلام عليه، إذا تقدمه من بحث فيه وهو يثق بعلمه وإتقانه، وبخاصة إذا كانت له أشغال تحجزه عن البحث فيه والحكم على سنده

بنفسه[3]، وحينئذ لا يُحكم على من اعتمد على غيره في الحكم على الأحاديث التي يحتج بها ويعتمد عليها بأنه لا يحسنه ولا علم له به.

سابعا: أن الشيخ حفظه الله له أجوبة في المصطلح تدل على تمرسه في هذا العلم وإتقانه له، وأنه ممن له ألمام به، وترجيحات فيه، فليراجع بعضها من أراد التأكد[4].

ثامنا: لقد تكلم الشيخ حفظه الله على جملة من أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في كتبه مناقشا لها مبينا درجتها باجتهاده وبحثه[5]، وكونه ليس له مصنف خاص في الحكم على الأحاديث هذا لا يعني أنه جاهل به، وإلا لقلنا بجهل كثير من أئمتنا وعلمائنا ممن لهم إلمام بعلم الحديث وليس لهم مصنفات خاصة فيه.

وخلاصة القول: أنك قصدت بنفيك عن الشيخ معرفته بعلم الحديث أحد أمرين اثنين:

الأمر الأول: أن يكون مرادك أن تقول: إذا كان الشيخ لا علم له بالحديث ولا يحسنه، وعلم الجرح والتعديل هو من أبوابه ومباحثه؛ فإذا انتفى علمه بالفن بأكمله فمن باب أولى أن ينتفي عن بعض أبوابه ومباحثه، والجواب على هذا الاستدلال من وجوه:

الوجه الأول: أثبت العرش ثم انقش، فإذا كان الأساس الذي بنيت عليه واه فبناؤك يكون أوهى منه كما قال الشاعر:

أطِله فما طول البناء بنافع *** إذا كان فرع الوالدَين قصيرا

الوجه الثاني: لا يلزم من جهل الإنسان بفن أن يكون جاهلا ببعض أبوابه، فقد يجهل الطالب علم مصطلح الحديث ويكون عالما بباب الجرح والتعديل، والدليل على هذا أن الإنسان قد يدرس أبوابا من الفقه فيتقنها وهو جاهل بأبواب الفقه الأخرى جميعها.

الوجه الثالث: أن باب الجرح والتعديل يُدرس أيضا في علم أصول الفقه فقد يكون الطالب جاهلا بمصطلح الحديث ولكنه يضبط باب الجرح والتعديل لتمكنه من علم أصول الفقه، فجهله بمصطلح الحديث لا يستلزم جهله بالجرح والتعديل.

أن تكون قصدت أنه كما لا يضيرك الإقرار بجهل الشيخ بعلم الحديث، فلا :الأمر الثاني يضيرك الإقرار بجهله بالجرح والتعديل، وأظن أن هذا هو قصدك ومرادك والجواب عليه هو: كان عليك أن تثبت المشبه به ليثبت لك التشبيه، فكيف يستقيم لك تشبيه جهله بالجرح والتعديل بجهله بعلم الحديث وجهله بعلم الحديث غير ثابت؟ بل الثابت خلافه كما تقدم.

تنبيه: وهذا التشبيه هو الذي اقتضى منك أن تطعن فيه بأنه لا علم له بالنحو وأبوابه، والجواب على هذا الطعن من وجوه:

ما هو دليلك وما هي حجتك؟ :الوجه الأول

أنه يحسن الكلام –لقد شهدت للشيخ –في أثناء طعنك فيه بعدم علمه بالنحو :الوجه الثاني الفصيح وهذا فيه رد منك على نفسك حيث أن علم النحو إنما يقصد لأمرين اثنين: فهم الكتاب والسنة، وإصلاح اللسان والبنان[6].

فإذا كان الشيخ يفهم الكتاب والسنة فهما جيدا، بل يستنبط منهما الاستنباطات الكثيرة، وكان أيضا يحسن الكلام الفصيح بلسانه، وما يرقمه ببنانه، فحتى لو لم يكن متخصصا فيه فلا يضره.

كون الشيخ ليس من المتخصصين في النحو هل يمنع من أن يتكلم في أبوابه :الوجه الثالث التي علمها وأتقنها وصارت له ملكة فيها؟

اعلم أن طعنك في الشيخ بالجهل في هذه الفنون بأكملها لا يقوم على أساس متين، :وأخيرا ولا على أدلة وبراهين، بل مبناها على محض الادعاء، وخالص الافتراء، ولا يضره إن شاء الله طعن أمثالك فيه، وعداء أشباهك له، إذا كانت خصاله بادية ونعوته معلومة، ويصدق فيك وفيه قول القائل:

لقد آسَفَ الأعداءَ مجْدُ ابن يوسُفٍ ... وذُو النَّقْصِ في الدُّنيا بذي الفَضْلِ مُولَعُ
هو السيلُ إنْ واجَهْتَهُ انْقَدْتَ طَوْعَهُ ... وتَقْتَادُهُ مِنْ جانِبيهِ فَيَتْبَعُ

ولم أرَ نَفْعاً عند مَنْ لَيْسَ ضَائِراً ... ولم أرَ ضراً عِنْدَ مَنْ لَيْسَ ينفَعُ

وإلى الطعونات المتبقية وأهمها: طعنه فيه بالشذوذ في بعض فتاويه، وهو الطعن نفسه الذي طعن به أبو سعيد في الإمام الألباني رحمه الله وهو ما سأذكر رده بتوفيق الله في المقالة القادمة إن شاء الله تعالى.

والله الموفق للصواب.

وسبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا انت أستغفرك وأتوب إليك.